E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1997/18/Add.1
8 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الإحصائية
الدورة التاسعة والعشرون
١٠-١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون التقني في مجال الإحصاءات

مسائل حساسة تتعلق بالتعاون التقني

مذكرة من الأمين العام

إضافة

١ - أدرجت اللجنة الإحصائية مسألة التعاون التقني في جدول أعمالها لجميع دوراتها الأخيرة (خمسة على الأقل). وكان أحد البنود المطلوبة تحليل التمويل المقدم للتعاون التقني حسب المصادر الوطنية والدولية أيضا. والوثيقة E/CN.3/1997/18 هي تقرير عن هذا الموضوع. بيد أنه بالإضافة إلى مشاغل التمويل، هناك مجالات أخرى لا تقل أهمية يُقَرر على أساسها ما إذا كانت جهود التعاون التقني ناجحة.

٢ - وثمة مجال غالبا ما يغيب عن النظر عند التنبؤ بنجاح جهود التعاون التقني هو التزام الحكومة بالمهمة. إذ لا يكفي غالبا مجرد الحصول على التزام المكتب الإحصائي الوطني (NSO): بل لا بد من التزام أصل هذا المكتب والوزارات ذات الصلة أيضا. كما لا بد من أن تكون نواتج المشروع مرئية ليس بالنسبة للمكتب الإحصائي الوطني فحسب بل أيضا بالنسبة للوزارات الحكومية الأخرى وبالنسبة للجمهور العام. وفي ضرب مثال توضيح لهذه النقطة. فليُفترض وجود مشروع لتحسين قدرة البلد على تخطيط مجموعات البيانات الاجتماعية وتنفيذها ونشرها. فقد يكون المكتب الإحصائي الوطني مغتبطاً جدا بهذا المشروع وقد يضع في هذا المشروع من ناحية قدرا كبيرا من الطاقة والموارد. بيد أنه إذا ما قررت الحكومة أن الإحصاءات الماليـــة هي أهم، وإذا لم تَظهَر الإحصاءات الاجتماعية بشكل بارز في المداولات الوطنية في

* E/CN.3/1997/1.

البلد، فقد لا تؤدي نتائج المشروع - - حتى ولو كان ناجحا من الناحية التقنية - - إلى إحداث أي فرق لدى اتخاذ الموظفون الحكوميون أو المواطنون العاديون أي قرار. وفي هذه الحالة، قد يحقق هذا المشروع عكس المطلوب. فقد لا يرى البلد المانح استعمالا ملموسا لدى الجمهور لما يقدمه من معونة وقد يفكر الذين داخل الحكومة أن تقديم المعونة للمشاريع الإحصائية ليس بذي فائدة.

٣ - فكلا البلد المانح/الوكالة المانحة والبلد المتلقي ينبغي ألا ينظرا، لدى بتهما في مشروع محتمل للتعاون التقني، في الجدوى التقنية فحسب بل أيضا في فائدة المشروع في المجال السياسي ومجال اتخاذ القرارات العامة. وفي حين أنه لا ينبغي على الإحصائيين، عندما يتصرفون بصفتهم كمحترفين، الانضمام إلى هذا الجانب السياسي أو ذاك، ينبغي عليهم مع ذلك أن يضمنوا كون منتجاتهم هامة بالنسبة للنقاش السياسي. ولا بد أن يكون هذا العامل هاما أيضا في اختيار مشاريع التعاون التقني.

٤ - وثمة مسألة تتصل بذلك غالبا ما يصعب على الموظفين الحكوميين والجمهور العام فهمها، وهي المسألة المتعلقة بالتأخر الزمني بين الشروع في التعاون التقني وتقديم نواتج مفيدة. وفي حين أنه من المهم عدم إثارة توقعات غير معقولة بشأن الوقت الذي ستكون فيه النتائج متوفرة، فإنه من المهم بنفس القدر تبيان الضغوط الزمنية التي يعمل الموظفون الحكوميون تحت وطأتها بشكل واضح. فالإحصائيون يعرفون أن تصميم وتنفيذ وتحليل دراسة استقصائية نموذجية بدءا من الصفر قد يستغرق سنوات؛ بيد أنه من الصعب جدا توضيح هذا للسياسيين وغيرهم من الذين يقاس أفقهم الزمني بالأشهر وليس بالسنين. وقد يكون البلد المانح مفيدا بوجه خاص في هذا المجال عن طريق مساعدته في استنباط تدابير مؤقتة في حين يقدم الدعم للمكتب الإحصائي الوطني في حاجته إلى بناء قاعدة متينة من أجل أنشطة جمع البيانات وتحليلها ونشرها بشكل سليم.

٥ - وأحد الأساليب الأساسية في بناء القدرة هو عن طريق التدريب. وقد أشير هنا إلى نوعي تدريب أساسيين. فالنوع الأول يركز على توليد فهم لأسس الإحصاءات العريضة الرئيسية، وهو يتحقق عادة عن طريق المواظبة على جامعة، في حلقة الدراسات العليا عادة. وهناك برامج ممتازة في حلقة الدراسات العليا في مجال الإحصاءات في جميع أنحاء العالم، وقد شرعت بعض البلدان في إنشاء برامج مخصصة لتدريب الخريجيين في مجال الإحصاءات الرسمية. بيد أن الأكثرية الساحقة من هذه البرامج موجودة في البلدان المتقدمة. فالحاجة الماسة جدا إذن إلى تحسين الحلقتين الدنيا والعليا من البرامج الجامعية كماً ونوعاً في البلدان النامية. وهذا بكل تأكيد برنامج طويل الأمد؛ بيد أنه إذا لم يضطلع به، لا يمكن توقع سوى مكاسب هامشية من الهياكل الأساسية الإحصائية في البلدان النامية، من الناحيتين النوعية والكمية. وفي الإمكان تركيز الموارد في إنشاء بضع مدارس إقليمية للدراسات العليا أو التخصص.

٦ - والنوع الآخر من التدريب هو أكثر تركيزا على حاجة معينة مثل إنشاء سجلات الأعمال وتقنيات أخذ العينات وأساليب التكيف الموسمية. وغالبا ما تكون أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة لتحقيق هذا النوع من التدريب هي إيفاد المعلم إلى البلد المعني. وتعتقد بلدان مانحة كثيرة أن أكثر الطرق فعالية لتقديم هذا النوع من الدعم هي عن طريق إيفاد بعثتين أو أكثر إلى البلد لمدة قصيرة بشكل معقول. ويمكن أن تكون الزمالات والجولات الدراسية طريقة فعالة بالنسبة للإحصائيين من أحد البلدان كي يتعلموا من

إحصائيي البلدان المجاورة التي تعاني من مشاكل مماثلة أو من مكاتب أكثر تقدما. ومن المهم طبعا ضمان أن يكون المشتركون في الجولات الدراسية هم الذين في وسعهم الاستفادة مباشرة من المواد التقنية.

٧ - والمشكلة التي كثيرا ما تُذكر فيما يتعلق بالتدريب هي أنه، بعد التدريب، كثيرا ما ينتقل متلقو التدريب مع معلوماتهم الجديدة إلى وظائف أعلى راتباً في القطاع الخاص أو في المنظمات شبه الحكومية. وبالنظر إلى العوامل الحركية في بلدان نامية كثيرة، بما في ذلك التفاوت الكبير في الرواتب، يُحتمل أن يكون من غير الواقعي توقع تغير هذا الحال في المستقبل المنظور. ورغم أنه من الممكن محاولة توجيه التدريب لأولئك الأكثر ميلا إلى البقاء وطلب التوقيع على عقود بعد التدريب، ينبغي للبلدان المانحة والمتلقية على حد سواء ألا تتوقع احتمال أن يبقى في خدمة الحكومة غير عدد ضئيل - - غالبا ضئيل جدا- - من الذين تدربوا.

٨ - ومن المفهوم أن البلدان المتلقية تود الاستفادة من خبرة أكبر عدد ممكن. بيد أن موارد المانحين ضئيلة ولا بد من توزيعها على أكفأ نحو ممكن. ومن الواضح أيضا أن البلد المتلقي هو في أفضل وضع بالنسبة لتنسيق احتياجاته الخاصة. وفي الواقع، ما من كيان آخر يستطيع تحديد احتياجات البلد. بيد أن المانحين ينبغي أن يكونوا على علم بالمساعدة التي تُقترح أو اقتُرحت كي يتمكنوا من اتخاذ قرارات عن علم. ونعتقد أن نظام للمعلومات - - وليس آلية للتنسيق - - سيكون مفيدا هنا. وقد لا يتجاوز هذا النظام لوحة إعلان ينظمها البلد المتلقي وتكون متاحة للجميع. فيقوم كل بلد مانح بإدراج مشروعه، دون أن يعطي أكثر من الإسم مع وصف مقتضب. وعندها يكون في وسع المانحين الآخرين الذين قد يهمهم الاشتراك في مشروع مع هذه البلد الاطلاع على القائمة والحصول على مزيد من المعلومات أو تقرير تنسيق أعمالهم، إن رغبوا في ذلك. وفي وسع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة توفير هذا المرفق. ولا بد من التأكيد هنا على أن المقصود من لوحة الإعلان هو تسهيل التنسيق بين المانحين في حال رغبتهم في تنسيق أنشطتهم .

٩ - ومن المهم أن تشمل مشاريع التعاون التقني هذا لا غير - - التعاون - - وليس مجرد المساعدة. إذ أن مجرد المساعدة التقنية لن تؤدي عادة إلى بناء أية قدرة. وفي سبيل الفعالية في بناء القدرة، لا بد من أن يكون هناك نقل ملموس للتكنولوجيا بين الجهات المانحة والمتلقية. وعلاوة على ذلك، يزداد الارتياح الفكري والعاطفي عندما يكون هناك شراكة بين المشتركين في العملية. فجو كهذا سيسهم في إمكانية نقل التكنولوجيا بشكل دائم.

١٠ - وأخيرا، لا بد من أن تكون أهداف المشروع واضحة قابلة للقياس وذات طبيعة إحصائية إلى حد كبير. كما ينبغي عدم استعمال مشاريع التعاون التقني كستار في سبيل الحصول على عربات ومعدات أخرى (ربما تدعو إليها حاجة ماسة، ولا بد من الاعتراف بذلك) علاقتها بالإحصاءات سطحية جدا.

- - - - -